العدد 5 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية آيار 2024
No. 5 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences May. 2024
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

وزراء المالية ودورهم في بناء الدولة العراقية (1920 – 1932)

م. د علي رياض كوير الفتلاوي
المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية
aliraid131987@gmail.com
07808001688

ملخص البحث

المال هو عصب الحياة، وتحصيل الإيرادات وأنفاقها في النواحي المتصلة بالصالح العام أمر بالغ الأهمية، ومن هنا نجح وزراء المالية في مرحلة الانتداب البريطاني في بناء قواعد النظام المالي والاقتصادي للدولة العراقية، من خلال تخفيض بعض الأعباء المالية، وبناء مالية الدولة الناشئة، وتشكيل الدوائر التابعة لها، ودعم المشاريع التنموية والخيرية، وتخليص العراق من الديون العمومية العثمانية التي فرضت عليه بموجب معاهدة لوزان عام 1923، ومعالجة العجز المتوقع حدوثه في الموازنات العامة، فضلاً عن تخليص العراق من تداول العملات الأجنبية، من خلال اصدار قانون العملة العراقية في عام 1932، وإلى جانب ذلك اصدار القوانين المنظمة للأمور المالية والاقتصادية، كقوانين ضريبة الدخل، وتعويض الأراضي، وتعريفة الرسوم الكمركية وغيرها.

الكلمات الافتتاحية: وزراء، موازنة، قوانين، مشاريع، ديون، ضرائب، العملة، العسكري، رسوم.

(Ministers of Finance and their role in building the Iraqi state 1920-1932)

Dr. Ali Riyad Kuir Al-Fatlawi
General Directorate of Education in Al-Qadisiyah Governorate

ABSIRACT

Money is the backbone of life, and collecting revenues and spending them in areas related to the public good is extremely important. Hence, the finance ministers during the British Mandate succeeded in building the foundations of the financial and economic system of the Iraqi state, by reducing some financial burdens, building the emerging state's finances, and forming affiliated departments. For it, supporting development and charitable projects, ridding Iraq of the Ottoman public debts imposed on it under the Treaty of Lausanne in 1923, and addressing the deficit expected to occur in public budgets, as well as ridding Iraq of the circulation of foreign currencies, by issuing the Iraqi Currency Law in 1932, and to In addition to issuing laws regulating financial and economic matters, such as income tax laws, land compensation, customs duties tariffs, and others.

Opening words: Ministers, budget, laws, projects, debts, taxes, currency, military, fees.

المقدمة .

إن موضوع البحث في شخصيات وزراء المالية من المواضيع المهمة في تاريخ العراق المعاصر، في ظل اسهام الكثير من الدراسات والبحوث في تاريخ العراق المعاصر، في دراسة الشخصيات السياسية المعروفة، وقد كان لوزراء المالية الدور البارز في بناء إحدى الوزارات السيادية التي أسست منذُ تشكيل أول حكومة عراقية، بحكم مكانتها القصوى في الحياة الاقتصادية للعراق، وقد انيطت بها مهام إدارية ومالية وتجارية عديدة، وفي غضون ذلك شغل وزراء المالية أهمية كبيرة لوزارة تمثل العصب الاقتصادي لأي بلد من بلدان العالم، ومن هذا المنطلق تم اختيارنا لموضوع **" وزراء المالية ودورهم في بناء الدولة العراقية 1920 ـ 1932"** لكي تكون للقارئ فكرة مهمة عن تلك شخصيات وتشريعاتهم من الأنظمة والقوانين، والتي مكنت وزارة المالية من تنظيم عملها بما يتناسب مع التطور الذي شهدته الوزارة، وحاول الباحث الاجابة عن بعض التساؤلات التي كانت تدور في خلده وهي: هل نجح وزراء المالية في عملهم؟ وهل تركوا أثر بارز يمكن الاستفادة منه في المستقبل؟ هذه التساؤلات وغيرها بعضها أجاب عليها الباحث بين محاور البحث، والبعض الآخر المستقبل كفيل بكشفها.

هذا ما سنتناوله في ثنايا هذه الدراسة حيث جاء في محورها الأول وزراء المالية في مرحلة تأسيس الدولة العراقية (1920 ــ 1925)، في حين تضمن محور الدراسة الثاني وزراء المالية من بدأ الحياة البرلمانية حتى الاستقلال (1925 ــ 1932).

المحور الأول: دور وزراء المالية في مرحلة تأسيس الدولة العراقية (1920-1925)

حينما تشكلت أول وزارة عراقية في الخامس والعشرون من تشرين الأول سنة 1920، برئاسة عبد الرحمن النقيب، كان المعتمد السامي البريطاني برسي كوكس هو من يختار أعضاء الحكومة المؤقتة، الذي كان يرمي إلى هدف إيجاد وزراء يساندون بريطانيا لاستمرار بقائها في العراق، فعليه أختار مجموعة من الوزراء يختلفون في ثقافتهم وتفكيرهم فبعضهم لم يحصل على شهادة التعليم، والبعض الآخر كان يملك الأراضي والبعض الآخر من التجار، ووجد بينهم من يمتلك الخبرة والتعليم [1]، وفي الوزارة النقيبية الأولى[2]، أغتنم ساسون حسقيل[3]، فرصة وجوده في ذلك المنصب في العمل على تخفيض بعض الأعباء المالية، وبناء مالية الدولة الناشئة، وتشكيل الدوائر المالية التابعة لوزارته [4]، ولم تكن مهمة ساسون حسقيل بالمهمة السهلة، ولا سيما أن الدولة العراقية كانت تعاني في بداية تشكيلها نقصاً واضحاً في رصيدها المالي، ذلك لأن حكومة الاحتلال البريطاني سبق أن سحبت أموالاً من خزينة الأوقاف لسد نفقاتها بنحو ثلاثة الكاك [5]، من الروبيات[6]، إذ كانت تلك الأموال مودعة بصفة أمانة في الخزينة المالية، وإزاء ذلك أقترح ساسون حسقيل في كتابه ذي الرقم (61-1-6999) والمؤرخ في الثالث عشر من تموز 1921، نشر ميزانية الأوقاف ميزانية ملحقة، وفي غضون ذلك وافق مجلس الوزراء وصارت مالية الأوقاف مستقلة وغير تابعة للخزينة العمومية من حيث الإيرادات والمصروفات، وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في الحادي والثلاثين من كانون الثاني 1921، نوقشت مسألة المتقاعدين من المدنيين والعسكريين الذين خدموا في الدولة العثمانية، وفيها قرر ساسون حسقيل تقدير رواتبهم على أساس مدة خدمتهم في الدولة العثمانية[7].

ومن الجدير بالذكر كانت ميزانية الحكومة العراقية قد بلغت خلال عام (1921 ــ 1922)، التي تقدمت بها وزارة المالية إلى مجلس الوزراء (698.92578) روبية، وقد شملت تلك الميزانية جميع ألوية العراق، باستثناء لواء السليمانية وإدارة السكك الحديد لربط ميزانيتها بديوان المندوب السامي، وكانت إيرادات الحكومة قد بلغت (528.250) لكاً، في المقابل بلغت نفقات الحكومة العراقية للعام نفسه (572.130) لكاً، وبذلك نجد عجزاً أصاب الميزانية بلغ (43.880) لكاً، وعلى أثر ذلك ألفت الحكومة **"لجنة التوفير"** برئاسة وزير المالية ساسون حسقيل، وقدمت تلك اللجنة مقترحات متعددة لمعالجة العجز في الميزانية، كان أهمها خفض رواتب الموظفين العراقيين المشمولين بقانون التقاعد، ورواتب الضباط ذوي الرتب الصغيرة في الجيش والشرطة وتخفيضات أخرى، فضلاً عن ذلك شملت تلك الإجراءات الموظفين الأجانب والمخصصات والنقل بالسيارات في الدوائر ومخصصات النقل للموظفين، ذلك ما

تضمنه القسم الأول من أعمال اللجنة، أما القسم الثاني فقد كرس لتخفيض بعض النفقات في ميزانيات دوائر الحكومة أو إلغائها، وقد باشرت اللجنة أعمالها واستطاعت أن تحقق شيئاً من التوفير[8].

وكان ساسون حسقيل قد احتفظ بمنصب وزارة المالية في وزارة النقيب الثانية (12 أيلول 1921 – 19 أب 1922) ومن ثم وزارة النقيب الثالثة (30 أيلول 1922 – 16 تشرين الثاني 1922)، ووزارة عبد المحسن السعدون الأولى (18 تشرين الثاني 1922 – 15 تشرين الأول 1923)، وعاد وزيراً للمالية للمرة الخامسة في وزارة ياسين الهاشمي (2 أب 1924 – 21 حزيران 1925) [9]، ومن الجدير بالذكر كان لساسون حسقيل موقف مشرف وهو وزيراً المالية في وزارة ياسين الهاشمي، إذ تولى إدارة المفاوضات مع شركة النفط أصر على مساهمة العراق في الشركة المستثمرة، وخير دليل على ما نقول حينما أشار على المفاوض العراقي إضافة كلمة **"ذهب"** على جملة **"أربعة شلنات"** عند احتساب عوائد النفط لكي يضمن العراق استقرار نسبة العوائد، وهو ما كان يبدو غريبا في وقته لأن الباوند الإسترليني كان يستند آنذاك إلى قاعدة الذهب[10]، وقد أفاد ذلك النص العراق فائدة كبيرة وضاعف من أرباحه كثيراً بعد خروج بريطانيا من قاعدة الذهب [11]. يتضح لنا مما تقدم مدى الجهود التي بذلها ساسون حسقيل بصفته مواطناً عراقياً وليس يهودياً، إذ استطاع بعمله وخبرته أن ينتزع للعراق الكثير من الحقوق في مفاوضاته مع شركات النفط.

وروي أنه عندما كان ساسون حسقيل عضواً في وزارة ياسين الهاشمي الأولى، عرض على مجلس الوزراء نظام وزارة المالية، وفي غضون ذلك أراد البعض أن يعارض اقتراحاته الأمر الذي أغضبه وأشار لزملائه الوزراء قائلاً: **"أن ذلك الموضوع من اختصاصي، وكما أني لا أعارض الهاشمي في الشؤون العسكرية، ولا فلان في موضوع الإدارة الداخلية، فلا أوافق على معارضتي في موضوع هو من اختصاصي، والنظام من رأيي فان وافقتم عليه فيه خيراً وألا فلا اعمل معكم"**، وعلى أثر ذلك غادر مجلس الوزراء، وفي ذلك الصدد أشار ياسين الهاشمي قائلاً **"يجب إن نخضع للمنطق وحاجة البلد ولا معنى للعصبية"**، وتبعاً لذلك ذهب ياسين الهاشمي وأرجعه إلى مجلس الوزراء في جلسة أخرى، وصودق على نظام وزارة المالية حسب اقتراح ساسون حسقيل بحذافيره [12].

وعلى صعيد متصل حاول ساسون حسقيل قبل وفاته أن يختم حياته بمنجز من منجزاته الكبيرة، وإزاء ذلك وضع خطة دقيقة من أجل إصدار عملة وطنية عراقية، وسعى جاهداً من أجل تحقيق ذلك، وإزاء ذلك ساعده يهودي آخر هو إبراهيم الكبير[13]، وبالفعل فقد تم تحقيق ذلك في عام 1932، وأصبحت النقود العراقية هي المتداولة في الأسواق بدلاً من الروبية الهندية والليرة التركية [14]، وعلى أثر ذلك حصل ساسون حسقيل على أوسمة عديدة منها وسام الرافدين من الدرجة الثانية، ونيشان المتمايز التركي، ووسام شير وخورشيد الإيراني، ووسام الإمبراطورية البريطانية بدرجة فارس ولقب **" سر"**، وكان ساسون حسقيل قد قضى حياته عازباً دون أن يتزوج، وكان له بيت فخم على شاطئ نهر دجلة قرب غرفة تجارة بغداد الحالية، كما كان يتقن من اللغات إلى جانب العربية اللغة التركية والفارسية والعبرية والانكليزية والفرنسية والألمانية، مع إلمام باللغتين القديمتين اليونانية واللاتينية، فضلاً عن ذلك كانت لديه مكتبة عامرة بالآلاف الكتب في المواضيع الاقتصادية والسياسية والتاريخية، وهي تعد من أكبر المكتبات الشخصية في بغداد، ولاحقاً استولت عليها الحكومة العراقية بعد نزع الجنسية العراقية عن إفراد أسرته في الستينات من القرن العشرين وضمتها إلى مكتبة دار الآثار[15]، وقال عنه أمين الريحاني في إثناء زيارته للعراق في عام 1922، في كتابه ملوك العرب قائلاً **"انه الوزير الثابت في الوزارات العراقية، لأن ليس في العراق من يضاهيه في علم الاقتصاد والتضلع من إدراك الشؤون المالية"**، إما معروف الرصافي فقد رثاه قائلاً: [16].

نعى البرق من باريس ساسون فاغتدت ببغداد أم المجد تبكي وتندبُ
ولا غرو إن تبكيه إذا فقدت به نواطق إعمال عن المجد تعربُ
لقد كان ميمون النقيبة كلما تذوقته النفس يحلو ويعذبُ
تشير إليه المكرمات بكفها إذا سئلت أي الرجال المهذبُ
إلا لا تقل قد مات ساسون، بل فقل تغور من أفق المكارم كوكبُ

فـــــقدنا به شـــيخ البرلـــمان يـــنجـــلي به ليل الداجـــــي إذا قام يخطبُ
وكـــــان إذا مـــا قـــــال أوجـــــز قولـــه ولكنه في فعـــــل الخير مسهبُ

وعندما شكل جعفر العسكري[17]، وزارته الأولى في السادس والعشرين من تشرين الثاني 1923[18]، اسند منصب وزارة المالية إلى عبد المحسن شلاش[19]، وقد وافق الأخير على إشغال المنصب بسبب اهتمامه بعودة رجال الدين من المنفى، إذ أرسل المرجع محمد حسين الأصفهاني[20]، كتاباً إلى عبد محسن شلاش يبارك له تسنمه المنصب، وتذكير الملك فيصل الأول بالوفاء بالوعود، وطلب منه الاهتمام في قضية إرجاع رجال الدين وعودتهم من المنفى، وكان عبد المحسن شلاش قد اهتم خلال مدة إشغاله منصب وزارة المالية بالعديد من المشاريع المهمة في العراق، كان من بينها مشروع إسالة ماء النجف الأشرف، بعد أن تبرع الحاج محمد علي رئيس تجار عربستان بـ 3 الكاك روبية لذلك المشروع، وفي غضون ذلك أرسل عبد المحسن شلاش في السادس من شباط 1924، كتاباً بذلك إلى مجلس الوزراء ليؤكد موافقة وزارة المالية على المشروع الخيري، فضلاً عن ذلك اهتم عبد المحسن شلاش إثناء إشغاله منصب وزير المالية في مواصلات العراق الداخلية والخارجية، إذ زود دائرة البريد والبرق بمبلغ قدره سبعة الآلاف روبية، فوصل مجموع ما تصرفه وزارة المالية على دائرة البريد والبرق إلى عشرين ألف ليرة من ميزانيتها لعام 1924[21].

كذلك قام عبد المحسن شلاش بمعالجة مشكلة الترانزيت الداخلية، إذ اشتكى العديد من التجار العجم على الرسوم الباهظة جداً التي يدفعونها مقابل مرورهم في الأراضي العراقية، وعلى أثر ذلك قرر إرسال لجنة مكونة من وزارة المالية ودائرة الكمارك ودائرة السكك الحديد وبعض تجار بغداد، وبعد دراسة مستفيضة من قبل اللجنة للموضوع تقرر بالاتفاق مع وزارة المالية تخفيض رسوم الترانزيت بنسبة (1%)، كما اهتم عبد المحسن شلاش في الترانزيت مع الدول الأخرى مثل سوريا وفلسطين، وقد كانت هناك بعض الخلافات مع دول جوار العراق حول التعريفة الكمركية [22]، خصوصاً فيما يتعلق بمرور المراكب الإيرانية المارة بالمياه العراقية، وإزاء ذلك تدخل عبد المحسن شلاش بصفته وزيرا للمالية لحل الأزمة، وبعد المداولات بين الكمارك العراقية والإيرانية توصلوا إلى عدة اقتراحات منها على مركز الفاو والقصبة إن يمسك دفترا يومياً يسجل به كافة أسماء المراكب التي وقفت به، ويسجل معلومات تابعية المركب، وميناء التسجيل، واسم المركب، ومجموع عدد الرزم المشحونة، وأخر ميناء يقصده المركب، وأول ميناء غادر المركب، وتكون الدفاتر معروضة للفحص من قبل الطرفين، وعلى موظفي كمارك الفاو والقصبة إن يزور كل الأخر على الأقل مرة في الأسبوع بغية المقارنة بين تلك الدفاتر[23]، وعندما كانت مشكلة الموصل [24]، لا تزال قائمة بين العراق وتركيا، اهتم عبد المحسن شلاش بالمشكلة، إذ وافق على صرف مبلغ من خزينة وزارة المالية قدره (180480) روبية لأجل القوة الحدودية المرابطة في الموصل [25]، وتوفي عبد المحسن شلاش في الثامن والعشرين من كانون الثاني 1948[26].

المحور الثاني: دور وزراء المالية من بدأ الحياة البرلمانية حتى الاستقلال 1925-1932

بعد قيام الحياة البرلمانية في السادس عشر من تموز 1925، وتشكيل الأحزاب السياسية البرلمانية في العراق، أصبح اختيار الوزراء يتم من طريق العلاقة مع حزب رئيس الوزراء، زيادة على العلاقات الشخصية والمكانة الاجتماعية [27]، وكان أول من تولى وزارة المالية خلال تلك المدة رؤوف الجادرجي[28]، الذي شغل منصب وزير المالية في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية (26 حزيران 1925 – 1 تشرين الثاني 1926)[29]، وكانت ميزانية الحكومة العراقية التخمينية التي تقدمت بها وزارة المالية إلى مجلس الوزراء خلال عام 1925، قد بلغت (556.50383) لكا، في المقابل بلغ مجموع المصروفات الحقيقية (37844، 513) لكا، وبذلك حققت وزارة المالية التوفير في المصروفات نتيجة زيادة الحاصلات الزراعية وضريبة الأملاك ورسوم الكمارك[30]، ومن الجدير بالذكر أن رؤوف الجادرجي قد أرفد المكتبة العراقية والعربية بالعديد من المؤلفات كان أبرزها (حقوق الأمم: قسم الحرب) في عام 1922، و(حقوق الأمم: قسم السلم) في عام 1922، و(التاريخ السياسي) في عام 1924، و(حقوق

الإدارة) في عام 1927، فضلاً عن ذلك كانت داره في بغداد منتدى يقصده رجال السياسة والأدب والفضل إلى جانب رجال السلك الدبلوماسي[31].

وفي وزارة جعفر العسكري الثانية (21 تشرين الثاني 1926- 8 كانون الثاني 1928)، أسندت حقيبة المالية لياسين الهاشمي[32]، الذي كان قد شغل المنصب لخمس مرات، وجاء استيزاره للمالية للمرة الثانية في وزارة محسن السعدون الرابعة (19 أيلول 1929- 13 تشرين الثاني 1929)، وجاءت الثالثة في وزارة ناجي السويدي[33]، (18 تشرين الثاني 1929ــ 11 آذار 1930)، وعاد إلى تولي حقيبة المالية في وزارتي رشيد عالي الكيلاني [34]، الأولى (20 آذار 1933 ــ 9 أيلول 1933)، والثانية (9 أيلول 1933- 28 تشرين الأول 1933) [35].

وكان ياسين الهاشمي قد تتمتع بصلاحيات واسعة خلال توليه وزارة المالية، وابتدأ إعماله بإصدار سلسلة من التعليمات والنشرات المالية أكد فيها على مراعاة الاقتصاد في نفقات الدولة، وطالب بخفض التخمينات العائدة للمؤسسات والدوائر التابعة لمختلف الوزارات، ويعود له الفضل في تخليص العراق من الديون العمومية العثمانية [36]، فبعد دراسته الموضوع فطن ياسين الهاشمي إلى إن أسهم الديون العثمانية سوف ترتفع متى ما سمع أصحاب تلك الأسهم باحتمال تسديدها، وإزاء ذلك اشترى ياسين الهاشمي نحو تسعة ملايين ونصف المليون من الجنيهات البريطانية على شكل أسهم بمبلغ لا يتجاوز (1,230,000) جنيهاً، قبل إن تذاع الإنباء عن تسديد تلك الديون، وما أن نظمت قضية الديون وانتشرت إخبارها، حتى ارتفعت سنداتها في أسواق البورصة، ومن هنا أقدم ياسين الهاشمي على بيع تلك السندات التي اشتراها للحكومة العراقية بالأسعار الجديدة، ووفقاً لذلك استطاع إن يضمن تسديد حصة العراق من تلك الديون وأن يربح المزيد منها [37]، وذلك يفسر لنا أن عملية وزير المالية ياسين الهاشمي قد أفادت خزينة العراق مادياً ومعنوياً، فمن الناحية المادية تخلص العراق من ديون ثقيلة كان مجبراً على أدائها في أي وقت سواء طالت المدة أو قصرت، إما من الناحية المعنوية فأن العراق قد اكتسب جراء تلك العملية سمعة طيبة في الأوساط المالية.

وكان من جملة القوانين التي صدرت خلال تولي ياسين الهاشمي لوزارة المالية قانون تدقيق الحسابات العامة، إذ قصد منه دراسة هيكل الدخل العام للدولة، وقانون ضريبة الدخل رقم (52) لعام 1927، والذي كان الغرض منه فرض الضرائب على دخول الأموال المنقولة، إي الدخول المستمدة من الرواتب والمعاشات، والإقساط السنوية والفوائد وحصص الأرباح والأجور والأرباح الناجمة من الإعمال التجارية والصناعية والزراعية التي تقوم بها المؤسسات والشركات الأجنبية في العراق [38]، لقد احدث صدور قانون ضريبة الدخل ضجة عنيفة وتعرض ياسين الهاشمي بسببه لانتقادات شديدة، إذ رفض بعض أعضاء مجلس النواب التصويت على اللائحة القانونية الخاصة بتشريعه، وأوضح بعضهم عدم ملائمة ذلك القانون لظروف العراق المالية، في المقابل رد وزير المالية ياسين الهاشمي على اعتراضاتهم مبينا أن القانون على الرغم من تعقيداته والصعوبات التي تكتنفه فهو ضروري لتحقيق العدالة في فرض الضرائب على مختلف طبقات الشعب، وضمان الاستقرار الاقتصادي، وتنظيم المعاملات التجارية، ووضع حد لضخامة مدخولات الشركات والمؤسسات الأجنبية [39].

ومن القضايا الأخرى التي أعطاها وزير المالية ياسين الهاشمي اهتماماً خاصاً موضوع الصناعة وتشجيعها، فضلاً عن ذلك تطرق إلى واجب الحكومة في تخفيض الرسوم المفروضة على المواد التي تساعد على رقي العراق وتقدمه، واعتبر كل الآلات والأدوات وأنواع الواردات التي تساعد على نمو الصناعة الوطنية وتعززها معفية من الرسوم الكمركية، وقد حقق ياسين الهاشمي كل تلك الآراء بشكل عملي، حينما نجح كوزير للمالية بإصدار قانونين هما قانون تعريفة الرسوم الكمركية رقم (30) لعام 1927، وقانون تشجيع الصنائع لعام 1927[40]، وإلى جانب ذلك وضع ياسين الهاشمي رداً على تقرير الخبير المالي البريطاني السير ادوارد هلتن يانغ (Sir. H. young) [41]، وقد طبع رد ياسين الهاشمي بكراس لذلك العام، وكان قد توفي في بيروت في الحادي والعشرين من كانون الثاني 1927 [42].

ثم شغل حقيبة المالية يوسف غنيمة[43]، الذي استوزر للمالية خمس مرات، اثنان منها خلال مرحلة الانتداب البريطاني، اثنان منها خلال مرحلة الانتداب البريطاني، وجاءتا في وزارتي عبد المحسن السعدون الثالثة (14 كانون الثاني 1928 ــ 20 كانون الثاني 1929)، والرابعة (28 نيسان 1929 ــ 25

أب 1929)، وثلاثة في مرحلة الاستقلال، وكانتا في وزارت علي جودت الأيوبي الأولى (27 شباط 1934 – 23 شباط 1935)، ووزارة جميل المدفعي [44]، الثالثة (4 آذار 1935 – 15 آذار 1935)، ووزارة أرشد العمري [45]، الأولى (1 حزيران 1946 – 16 تشرين الثاني 1946) [46]، وبطبيعة الحال بدأ يوسف غنيمة إعمال وزارته بإصدار سلسلة من التعليمات والنشرات المالية، أكد فيها مراعاة الاقتصاد في نفقات الدولة، إلا انه أكد أيضاً على أن هناك تدابير مستعجلة، مثل حفظ الأمن والنظام، إذا ما تعرضت الدولة إلى خطر خارجي، ولصرف مبالغ مستعجلة لم تصرف في الميزانية، وشدد وزير المالية يوسف غنيمة على إن تقوم الدولة بواجبها بإدارة الحاجات العامة للشعب، وأن المبالغ التي تصرفها الدولة يجب أن تكون خاضعة بموجب مراسيم سواء أكانت من ميزانية الأوقاف أم من وزارة المالية [47].

ومن اهتمامات يوسف غنيمة المتعددة، اهتمامه البالغ في موضوع زراعة وتجارة التمور، إذ وضع خططاً لإصلاح وإنتاج التمور وكبسها وتجارتها، فضلاً عن اهتمامه بمعالجة أزمة الديون العمومية العثمانية، واهتمامه بمشروع ماء اللطيفية الذي دارت حوله شبهات الفساد وكاد يطيح بوزارة عبد المحسن السعدون الثالثة، ولأجل ذلك اقترح يوسف غنيمة قانون رقم (49) لعام 1928، الخاص بتعويض أراضي اللطيفية لشركة أراضي اللطيفية المحدودة، وقد نص القانون على إبطال امتياز اصفر[48]، وإلى جانب ذلك أولى وزير المالية يوسف غنيمة الميزانية العامة للدولة اهتماماً كبيراً، إذ قدم إلى مجلس النواب لائحة قانون الميزانية العامة لعام 1928، بتخصيصات بلغت (579,257,21) روبية، وإيرادات بلغت (579,654,70) روبية، وإن تلك الزيادة في الإيرادات وأن كانت لا تذكر، إلا إنها كانت ثمرة الجهود التي بذلتها وزارة المالية، لا سيما وأن الخبراء الاقتصاديين كانوا يتوقعون حدوث عجزاً مالياً كبيراً في الميزانية العامة، بالنظر إلى الحوادث التي حلت بالبلاد بصورة غير متوقعة واستنزفت مبالغ طائلة، وكان من بين تلك الحوادث فيضان نهر الفرات، وقلة الإمطار، ومكافحة الجراد، ورداءة الموسم، وصد الغارات الوهابية، وفتح الاعتمادات لإنجاز مشاريع رئيسية كانت مؤجلة منذ أعوام، بالإضافة إلى الأعباء المالية الثقيلة الناشئة عن المعاهدات والاتفاقيات مع بريطانيا، ومع ذلك رصدت في الميزانية العامة المبالغ اللازمة لإنعاش البلاد وتقدمها كفتح المدارس الجديدة، وشق الطرق وتعبيد الشوارع وإقامة الجسور، وكذلك لإحداث وزارة الخارجية وفتح ممثلية لها في أنقرة، وقنصلية في القاهرة[49].

كما اهتم وزير المالية يوسف غنيمة في موضوع الموانئ البحرية، من خلال تأكيده على قاعدة التساوي بين المتعاقدين على الموانئ البحرية، فضلاً عن اهتمامه بدائرة الميناء وأعطى تعليماته المالية لتلك الدائرة، باعتبارها أحدى الإدارات المرتبطة بوزارة المالية، وتحت إشراف الحكومة العراقية، ولها ميزانية خاصة بها، تعرض على مجلس الأمة بعد إن يجري عليها بعض التعديلات من قبل وزير المالية [50]، وإضافة إلى ذلك طرح يوسف غنيمة جملة من الأمور الاقتصادية والمالية وهي بحد ذاتها مهمة للدولة العراقية ومنها: قانون تعريفة الرسوم الكمركية رقم (27) لعام 1928، وقانون تعديله رقم (52) لعام 1928، واقتراح قانون إعفاء شركة النفط الانكليزية الفارسية من رسوم الترانزيت رقم (42) لعام 1928، واقتراح قانون تفتيش الأمور المالية رقم (43) لعام 1928، الذي نص على تأليف هيئة تفتيشية في وزارة المالية مكونة من مفتش مالي عام، ومعاوني مفتشين ماليين يعينهم وزير المالية، واقتراح قانون انحصار الملح رقم (45) لعام 1928[51]، وكان يوسف غنيمة قد توفي في لندن في العاشر من آب 1950 [52].

وخلال وزارة نوري السعيد الأولى (23 آذار 1930 – 19 تشرين الأول 1931)[53]، استوزر للمالية علي جودت الأيوبي [54]، في ظروف سيئة للغاية بسبب ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية [55]، وتردي حالة البلاد الاقتصادية، وبناء على الرغبة الحاصلة في تأسيس عملة عراقية بأقل تأخير ممكن، قررت الحكومة السعيدية الأولى دعوة الخبير المالي السير هيلتن يانغ إلى العراق لدراسة الحالة المالية، حيث يقضي مدة لا تقل عن ستة أسابيع لإسداء المشورة إلى الحكومة العراقية [56].

وفي غضون ذلك طلب السير هيلتن يانغ من علي جودت الأيوبي بيان أرائه حول كيفية معالجة العجز المتوقع حدوثه في ميزانية عام (1930 – 1931)، فقدم له وزير المالية دراسة مسهبة عن أرائه في الأزمة الاقتصادية وطرق معالجتها بجملة أمور، كان من ضمنها أن الميزانية وضعت على أساس المدخولات المخمنة في وقت لم تكن الأزمة الاقتصادية خطيرة الشأن كخطورتها اليوم، ولتدارك العجز

المتوقع في الميزانية العامة طلبت وزارة المالية من كافة الوزارات الاقتصاد في النفقات العامة للدولة، ورأى علي جودت الأيوبي إجراء تخفيض في جميع المصروفات غير الضرورية حتى الاعتيادية في الميزانية إلى أن تجتاز البلاد تلك الأزمة، في وقت تناقصت فيه واردات الدولة نتيجة لقلة بيع أملاك أراضي الدولة، وكذلك شحة وإرادات الكمارك، الأمر الذي تتطلب إيقاف بعض المشروعات الحيوية، كمشروع الحبانية، وعدم رصد إي مبالغ للمشروعات الجديدة، ووفقاً لذلك أوضح علي جودت الأيوبي خطة وزارته تتمثل بالاكتفاء بدرج مخصصات قدرها (2،50) لك فقط المقررة للجيش، ورفض المخصصات الإضافية التي تطلبها وزارة الداخلية والمقررة بـ (2) لك روبية، وعدم الموافقة على ما تطلبه وزارة المواصلات والإشغال من المخصصات الإضافية المقررة بـ (6،50) لك روبية لإعمال طريق راوندوز، والاكتفاء بالتخصيصات المدرجة في ميزانية عام (1930- 1931)، وعدم الموافقة على صرف أي مبالغ أخرى لإعمال مدينة السليمانية، وإذا اضطر الحال إلى ذلك فيجب اخذ تلك المصروفات من ميزانية وزارة الدفاع نفسها، فضلاً عن إلغاء ديوان وزارة الري والزراعة لاستحصال مبلغ قدره بـ (1) لك روبية، وتقليل نفقات الجيش، وإلى جانب ذلك تقليل المساهمة في نفقات دار الاعتماد البريطانية [57].

وتبعاً لذلك اتخذ علي جودت الأيوبي جملة من الإجراءات لتخفيض الإنفاق وزيادة واردات الدولة، فأصدرت وزارة المالية بيان الكمارك رقم (5) لعام 1930، والقاضي بتحقيق إحكام قوانين الترانزيت التجارية، ابتداء من الأول من نيسان 1930، على البضائع المارة بأراضي العراق برسم الترانزيت[58]، ومن اقتراحاته الأخرى في مجلس الوزراء عندما نظر الأخير في يوم الثامن والعشرين من نيسان 1930، في اقتراح وزير المالية المتعلق بمعالجة المسألة الاقتصادية والمقترح فيه تأليف لجنة اقتصادية لمعالجة الأزمة المالية، ورفع تقرير إلى مجلس الوزراء تبين فيه التوفيرات التي يقتضي إجراؤها في الميزانية [59]، وفي غضون ذلك أوفد وزير المالية علي جودت الأيوبي في الرابع من أيار 1930، أحد أعضاء اللجنة وهو جعفر العسكري وزير الدفاع إلى طهران لمفاوضة الحكومة الإيرانية لدفع الديون المستحقة للتجار العراقيين على التجار الإيرانيين ووجوب السماح بتسديدها، بعد أن وضعت الحكومة الإيرانية تشريعاً حجمت فيه إخراج النقد من بلادها [60].

وفي ما يتعلق بتسوية رواتب موظفين الدولة المعارة خدماتهم بصورة مؤقتة من دائرة إلى أخرى، رأى علي جودت الأيوبي أنه من الضروري أن تتحمل الدوائر نفقات الموظف المستعار، وأن لا تستعين لذلك الغرض بميزانيات الدوائر الأخرى، ولا تشمل تلك التعليمات رواتب الموظفين الذين يقومون بإشغال إضافية في دوائر أخرى، علاوة على إشغالهم الأساسية، وقد تم تعميم تلك التعليمات إلى كافة الوزارات للعمل بموجبها، وبتوجيه من علي جودت الأيوبي طلبت وزارة المالية في تعميم لكافة الوزارات أن تكون الحسابات الختامية حقيقية ومطابقة للواقع، وأن عدم إجراء حسابات على الوجه الحقيقي بزعم عدم وجود اعتماد في الميزانية، أمر يترتب عليه مسؤولية قانونية، وعليه فقد رجا علي جودت الوزارات والدوائر مراعاة صحة القيود وعدم الإخلال بها لأي سبب كان، وقد لاقت الآراء التي قدمها علي جودت الأيوبي بذلك الخصوص لغرض علاج ما يمكن علاجه وإسعاف وزارة المالية قبولاً من قبل أعضاء الحكومة، ومع ذلك وجهت له انتقادات حادة [61]، وتوفي علي جودت الأيوبي في الثالث عشر من آذار 1968، عن عمر يناهز أثنين وثمانين عاماً، ودفن في مقبرة الشهداء في بيروت [62].

وعندما شكل نوري السعيد وزارته الأولى في الثالث والعشرين من آذار 1930، شغل رستم حيدر[63]، حقيبة المالية للمرة الأولى بعد استقالة علي جودت الأيوبي من منصبه احتجاجاً على توقيع رئيس الوزراء على الاتفاقية المالية مع الحكومة البريطانية، وفي غضون ذلك شعر الملك فيصل الأول أن رستم حيدر قد قضى في رئاسة الديوان الملكي مدة طويلة، فأقترح إن تعهد إليه وزارة المالية تدعيماً للوزارة بعنصر قوي تتوافر فيه الناحية العلمية والكفاية الشخصية، ويكون في نفس الوقت موضع ثقته التامة من جهة، ومن جهة أخرى كان الملك فيصل يرى أن نوري السعيد قد أصبح أقوى مما ينبغي، فأدخل رستم حيدر في الوزارة كونه يده اليمنى وعينه الساهرة، ليحد بشخصيته القوية وكفاءته العالية من طغيان نوري السعيد [64]، وجاء استيزاره بعد ذلك للمالية في وزارات نوري السعيد الثانية (19 تشرين

الأول 1931 ـــ 27 تشرين الأول 1932)، والثالثة (25 كانون الأول 1938 ـــ 6 نيسان 1939)، والرابعة (6 نيسان 1939 ــ 18 شباط 1940) [65].

وعلى صعيد متصل تعرض رستم حيدر لكثير من الهجمات من جانب خصومه أو خصوم الوزارات التي اشترك فيها، ففي المرة الأولى التي استوزر فيها للمالية، كانت المعارضة تلتمس أية وسيلة للهجوم على تلك الوزارة التي أبرمت مع بريطانيا معاهدة 1930، وإلى جانب ذلك كان اشتراك رستم حيدر فيها فرصة ذهبية في يدها لشن حملات جديدة عليها في شخص الوزير الجديد، وأن كان قد دخلها بعد التوقيع على المعاهدة، واستقالة وزير المالية علي جودت الأيوبي، وقد كانت ذريعتها في هجماتها كونه سوري الأصل [66]، ومهما يكن من أمر أصدر رستم حيدر إجراءات حاسمة بوضع الحجز على مزرعة الملك فيصل الأول في الحارثية حتى يتم تسديد الديون المتأخرة [67]، وبصفته وزيراً للمالية أصدر قانون العملة العراقية الذي تبنى مشروعه ونفذه، إذ كانت العملة المتداولة في العراق منذ الاحتلال البريطاني هي الروبية الهندية، حتى بلغ مقدار الكمية المستوردة منها أكثر من (100) مليون روبية في أواخر عام 1917، وكانت نسبة الروبية الفضية منها (33%) إما الباقي فكانت أوراق نقدية، لتحل محل العملة العثمانية[68]، ولتغطية نفقات الجيش والإدارة المدنية البريطانية، وبذلك اختفت الليرات الذهبية من التداول بسبب الاكتناز والتهريب، وأصبحت وحدة النقد المتداولة هي الروبية الهندية بموجب المرسوم الصادر في الثاني والعشرين من نيسان 1916، وبيان السابع والعشرين من آب 1917، اللذان أبطلا التعامل مع النقود العثمانية، مع تحديد النسبة بين العملتين عند تسديد الديون [69].

وبعد أن اعتلى الملك فيصل الأول عرش العراق في آب عام 1921، المس المسؤولون أن تداول الروبية الهندية مظهر من مظاهر التبعية للهند في رأي الكثير من الوطنيين، ومنذ ذلك الوقت بدأ التفكير جدياً لإصدار عملة وطنية تجاوباً مع الشعور القومي الاستكمال السيادة الاقتصادية والسياسية للعراق، ولكنها كانت تصطدم دائماً بعقبات كثيرة جلها سياسية نتيجة الوضع السياسي المتقلقل في البلاد، ولغموض العلاقة سياسياً بين العراق وبريطانيا، اتجهت جميع الجهود إلى استكمال الاستقلال السياسي، لأنه هو الذي يحقق النهضة الاقتصادية والرقي المالي [70]، وإزاء ذلك شعر رستم حيدر إنه من الضروري إحداث عملة خاصة بالعراق بعد أن أصبح دولة مستقلة [71]، فضلاً عن ذلك أن القانون الأساسي **"الدستور"** كان قد نص على وجوب سك عملة وطنية للدولة، ووفقاً لذلك تمكنت وزارة نوري السعيد الأولى بمبادرة من وزير المالية رستم حيدر من تحقيق تلك الأمنية الوطنية، فسنت قانون العملة العراقية رقم (44) لعام 1931، حيث وضعت العملة العراقية على أساس العملة البريطانية [72]، إلا أن تنفيذ قانون العملة العراقية تأجل لحدوث أمرين يمسان نظام النقد العراقي، تمثل الأول بخروج انكلترا من قاعدة الذهب في الحادي والعشرين من أيلول 1931، وإزاء ذلك أصبح وضع الباون الإسترليني غير مستقر، والعامل الثاني هو نتيجة طبيعية للأول تمثل بتعديل قانون العملة العراقية في السابع عشر من كانون الأول 1931، حيث حذف بموجبه الأساس الذهبي للدينار وصار يساوي من حيث القيمة ليرة إسترلينية [73].

وبعد إجراء وزارة المالية التعديلات على القانون المذكور سلفاً صدر قانون العملة العراقية في الأول من نيسان 1932، وبموجبه أصبح الدينار وحدة للعملة العراقية ويعادل (7,3553) غرام من الذهب، ويعادل وزن الباون الانكليزي الذهبي، كما اختير الفلس الوحدة الصغرى للعملة العراقية، وصدرت القوانين التي منعت تداول الروبية الهندية وسحبت من التداول، وبالرغم من إصدار العملة العراقية الجديدة وتداولها استمر تداول الروبية الهندية إلى جانب العملة العراقية لغاية الأول من تشرين الأول 1932، بعد إلغاء الصفة القانونية للروبية الهندية بعد ذلك التاريخ [74]، وبذلك فأن نظام النقد العراقي أصبح عملياً وقانونياً قائماً آنذاك على أساس قاعدة الصرف بالإسترليني[75]، وكان رستم حيدر قد اغتيل في كانون الثاني عام 1940، ورثاه خليل مطران شاعر القطرين عند مقتله بقصيدة كونهما من مواليد بعلبك قائلاً:

روعـــت بالفـــراق بعـد الفـــراق ... وبـــها ما بـــها مـــن الأشـــــواق
بعلبـــك تبـــكي وليـــــدا تـــــــردى ... نـــــازحا واحتـــوته ارض العراق
بعلبـــــــك تبـــــكي وليدا تـــــــردى ... نازحا واحتوته ارض العراق

رستم كـــان في العـــراق من القوم وزكـــي دعـــــواه بالـــمصـــــداق
عـــــاش فيـــهم محـــــــبا وحبـــــيبا مخلـــصا وده بغـــير مـــذاق
قمـــــــر سابق الظـــنون ولـــم يـــرع أوانـــــا لمثـــله فـــي
المـــــــــراقـــي[76].

النتائج :

يمكن الاستنتاج من خلال البحث ما يلي:

أولاً: شغلت وزراء المالية اهمية كبيرة، وذلك لمكانتهم القصوى في الحياة الاقتصادية للبلاد ذلك من ناحية، ومن ناحية أخرى أن وزراء المالية كانوا على تماس مباشر مع شرائح المجتمع ومشاكلهه، والكل يسعى للحصول على تلك المكانة المهمة اقتصادياً ومالياً وسياسياً، فقد تبوأ تلك المناصب أشخاص مشهوداً لهم بالكفاءة والمهنية وحب العمل والاخلاص والأمانة، وهم يمثلون مختلف شرائح المجتمع العراقي آنذاك، فمنهم اليهودي والمسيحي والسني والشيعي.

ثانياً: كان لوزراء المالية ساسون حسقيل وياسين الهاشمي دوراً بارزاً ومتميزاً في اطفاء الديون المترتبة على الحكومة العراقية، إذ أصر الأول أن يكون الدفع بالذهب من خلال مفاوضات النفط مع الانكليز، والثاني عمل على اطفاء الديون العمومية العثمانية التي ترتبت على الحكومة العراقية بموجب معاهدة لوزران عام 1923، بعد الانسلاخ عن الدولة العثمانية .

ثالثاً: نجح بعض وزراء المالية من إصلاح بعض العيوب المتوارثة في النظام المالي العراقي التي كانت متوارثة من العهد العثماني وخاصة النظام الضرائبي، وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في رأس مال الزراعة والصناعة والتجارة، وتحقيق فائض مالي ولو بصورة ضئيلة.

رابعاً: استعانة وزراء المالية بالخبراء والمستشارين الاجانب لتقديم الدراسات والمقترحات حول السبل الكفيلة لمعالجة الازمات الاقتصادية وتطوير الواقع المالي للدولة العراقية الحديثة النشوء .

خامساً: عمل اغلب وزراء المالية خلال مدة الانتداب البريطاني على تأسيس نظام نقدي ومصرفي مستقل للدولة العراقية، والذي كان ثمرة الأعوام الأولى من عهد الاستقلال.

الهوامش:

(1) محمد صالح حنيور الزيادي، الحكومة العراقية المؤقتة 1920- 1921، ط1، دار تموز، (دمشق، 2012)، ص ص61 –70.

(2) تألفت من عبد الرحمن النقيب رئيساً للوزراء، وساسون حسقيل وزيراً للمالية، وعزت باشا الكركوكي وزيراً للمعارف، ومصطفى الألوسي وزيراً للأوقاف، وعبد اللطيف المندليل وزيراً للتجارة، ومحمد فاضل وزيراً للنافعة، وطالب النقيب وزيراً للداخلية، وحسن الباجه جي وزيراً للعدلية، وجعفر العسكري وزيراً للدفاع الوطني. للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ط7، دار الشؤون الثقافية العامة، 1988، ص19 .

(3) يعد من أشهر وأنزه وزير عراقي في تأريخ الحكومات العراقية المتعاقبة، ولد ساسون بن حاخام حسقيل بن شلومو بن عزرا بن شلومو بن داود في بغداد عام 1860، وهي من الأسر اليهودية الغنية المعروفة ولا سيما في ميدان التجارة، إذ كانت تسمى بعائلة "روتشيلد الشرق"، ونشأ ساسون في أسرة دينية، لأن والده كان من أحبار اليهود فلابد أنه قد تفقه في الدين ودرس أحكام الشريعة الموسوية، وقد تلقى ساسون تعليمه الابتدائي في مدرسة الأليانس (الإسرائيلي)، ثم أرسل إلى استانبول في عام 1877، وهناك انتقل إلى المدرسة السلطانية، وواصل دراسته في استانبول زمناً ثم أنتقل إلى لندن لاجتياز دراسته الثانوية، وذهب بعد ذلك إلى فينا للحصول على شهادة الحقوق، وبعد عودته إلى بغداد في عام 1904، عين مترجماً للولاة فأكسبته تلك الوظيفة نفوذاً كبيراً في الولاية وخبرة واسعة في إدارة شؤون البلاد، وقد شغل منصب وزير المالية خمس مرات في مدة الحكم الملكي، إذ كان أول وزير مالية عراقي أسهم بشكل كبير في وضع الأسس الصحيحة لقيام الاقتصاد العراقي، وبناء ماليته على وفق نظام دقيق. للمزيد ينظر:

غادة حمدي عبد السلام، اليهود في العراق 1856- 1920، ط1، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 2008)، ص ص343- 344؛ مازن لطيف، يهود العراق، ط1، دار ميزوبوتاميا، (بغداد، 2011)، ص91.

(4) للمزيد من التفصيل عن تشكيلات وزارة المالية ينظر: د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملفة 2538/311، عنوان الملفة تشكيلات وملاكات وزارة المالية.

(5) يعادل 100.000 روبية هندية .

(6) عملة فضية هندية أدخلتها الجيوش البريطانية المحتلة للعراق خلال الحرب العالمية الأولى، وهي تساوي في سعر صرفها (75 فلسا عراقيا حينذاك)، ولها أجزاء فضية ونيكلية، وقد الغي التعامل بها بموجب بيان عراقي في الأول من شرين الثاني 1933. للمزيد ينظر: عبد الرحمن الجليلي، النظام النقدي في العراق، مطبعة نهضة، (القاهرة، 1946)، ص ص95- 97.

(7) نور محمود العبدلي، ساسون حسقيل ودوره السياسي والاقتصادي في العراق 1860- 1932، ط1، مكتبة النهضة العربية، (بيروت، 2017)، ص ص94ـــ 95.

(8) المصدر نفسه، ص ص95- 96.

(9) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط2، العارف للمطبوعات، (بيروت، 2013)، ص ص697- 698 .

(10) هو نظام نقدي تحدد فيه قيمة وحدة النقد الوطني بقيمة وزن معين من الذهب، وذلك من خلال الغطاء الذهبي الكامل الذي يحتفظ به البنك المركزي في مقابل عمليات إصدار النقود الورقية، إذ إن العملة الورقية تلعب دوراً مكملاً للذهب في التعامل، ويرجع اعتماد قاعدة المعدن الواحد وذلك عندما تبنت المملكة المتحدة في عام 1821 قاعدة الذهب وجعلته مقياس القيمة لوحدتها النقدية، خاصة بعد إن اكتشفت مناجم الذهب في أمريكا الشمالية وجنوب إفريقيا، وبحلول عام 1900 أصبح ذلك النظام شبه معمم على نطاق المعمورة باستثناء الصين والمكسيك اللتان فضلتا قاعدة الفضة. للمزيد ينظر: حسن النجفي، النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية، شركة إياد للطباعة الفنية، (بغداد، 1988)، ص ص37 ــ 43؛ سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، المطبعة الأمريكانية، (بيروت، 1938)، ص ص433 ــ 434.

(11) يوسف رزق الله غنيمة، نزهة المشتاق في تأريخ يهود العراق، ط2، دار الوراق، (لندن، 1997)،ص269.

(12) مازن لطيف، المصدر السابق، ص91.

(13) ولد في بغداد عام 1885، وأتم دراسته في مدرسة الحقوق في عام 1905، ثم عين محاسباً للمصرف الشرقي في عام 1912، وعلى أثر تشكيل الحكومة العراقية عين معاوناً لمدير المحاسبات العام في عام 1921، وأنتدب ممثلاً عن الحكومة في المفاوضات بشأن حصة العراق من الديون العامة العثمانية في الأستانة وجنيف عام 1924، وأسندت إليه مديرية المحاسبات العامة في عام 1927، وقد أسهم في إنشاء مصرف الرافدين عام 1941، فضلاً عن وضع الأسس لإنشاء البنك المركزي العراقي. للمزيد ينظر: الياهو دنكور، دليل العراق الرسمي لسنة 1936، موسوعة سنوية، أدارية، اجتماعية، اقتصادية، تجارية، زراعية، دار مكتبة الحضارات، (بيروت، د. ت)، ص855.

(14) مازن لطيف، المصدر السابق، ص92.

(15) مير بصري، إعلام اليهود في العصر الحديث، ط1، دار الوراق، (لندن، 2006)، ص ص54 ـــ 55.

(16) مير بصري، إعلام السياسة في العراق الحديث، ج1، ط1، دار الحكمة، (لندن، 2005)، ص97- 98.

(17) ولد في الموصل عام 1885، وتخرج من المدرسة الحربية في اسطنبول عام 1904، ثم عين في الجيش التركي، وبعد الحرب العالمية الأولى تولى منصب الحاكم العسكري على عمان ثم ولاية حلب عام 1919، كما تولى منصب كبير الأمناء للملك فيصل الأول حينما بويع ملكاً على سوريا(1918 ــ 1920)، وتسلم وزارة الدفاع في الوزارة النقيبية الأولى، ومن ثم تولى رئاسة الوزراء مرتين في عام 1924، وعام 1926، وكان قد قتل على يد أحد أنصار انقلاب بكر صدقي في عام 1936. للمزيد ينظر:

علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري حتى سنة 1936، مطبعة الخلود، (بغداد، 1987).

(18) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج3، الرافدين للطباعة والنشر، (بيروت، 2008)، ص19.

(19) ولد في النجف الاشرف في الثاني والعشرين من كانون الأول 1882، كان والده الحاج عبود من التجار المعروفين، ودرس عبد المحسن العربية والأدب ثم أخذ يمارس التجارة، كما شغل مناصب مختلفة خلال العهد الملكي في العراق، توفي عام 1948. للمزيد ينظر: امير احمد رحيم الشمري، عبد المحسن شلاش 1882 - 1948 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الكوفة، 2012.

(20) فقيه شيعي وشاعر عراقي، ولد في مدينة الكاظمية في 26 كانون الأول 1878، عرف بمعين التجار وفقيه الفلاسفة، له الاجتهاد والتقليد والأصول على النهج الحديث والوسيلة ونهاية الدراية وديوان شعر بالفارسية والعربية، توفي عام 1942. للمزيد ينظر: نقلاً عن:
https://marjah.net/post/2502

(21) أمير أحمد رحيم الشمري، عبد المحسن شلاش (1882- 1948) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2012، ص ص116 ــ 117.

(22) هي ضريبة أو رسم تفرضها الدولة على السلع التجارية عندما تجتاز حدودها سواء كانت صادرات أو واردات. للمزيد ينظر: حكمت الحارس، السياسة الضريبية وتطور النظام الضريبي في العراق، دار وهدان للطباعة والنشر، (د. م، 1974)، ص101.

(23) أمير أحمد رحيم الشمري، المصدر السابق، ص ص118- 119.

(24) ظهرت مشكلة الموصل نتيجة الاندحار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني للعراق، إذ احتلت بريطانيا الموصل بعد إعلان هدنة مودروس في (30 تشرين الأول 1918)، فاعتبرت تركيا ذلك الاحتلال غير مشروع لأنه حدث بعد إعلان الهدنة، في حين اعتبرت بريطانيا الاحتلال لضرورات عسكرية مستندة إلى نصوص الهدنة التي أعطت الحلفاء الحق في احتلال إي نقطة استراتيجية، وانتهت المشكلة بموجب المعاهدة الثلاثية بين بريطانيا، العراق، تركيا في الخامس من حزيران 1926. للمزيد ينظر: فاضل حسين، مشكلة الموصل، ط2، مطبعة اسعد، (بغداد، 1967).

(25) أمير أحمد رحيم الشمري، المصدر السابق، ص119.

(26) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1988)،ص295.

(27) عباس عطية جبار، الحياة البرلمانية في العراق 1932-1939 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1972، ص ص34 ــ 35.

(28) ولد في بغداد عام 1882، تلقى تعليمه في استانبول وبرلين وجنيف، ونال إجازة الحقوق من جامعة استانبول عام 1912، وكان يجيد اللغات الفرنسية والانكليزية والألمانية والتركية، كما كان رؤوف الجادرجي من بين المعارضين للمعاهدة العراقية البريطانية الأولى عام 1922، وقد تقلد وظائف مختلفة، إذ اختير عضواً في المجلس التأسيسي العراقي، وأصبح عميداً لكلية الحقوق، واشتغل في أبحاث الفقه القانوني المقارن، وتوفي في بيروت في الثامن والعشرين من كانون الأول 1959، ودفنت جثمانه في بغداد. للمزيد ينظر: مير بصري، إعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، ط1، دار الحكمة، (لندن، 2005)، ص ص55 ــ 56؛ حميد المطبعي، موسوعة إعلام العراق في القرن العشرين، ج2، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1996)، ص86؛ حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص271.

(29) دليل الوزارات العراقية 1920- 2003، قسم الدراسات والبحوث، ط1، دار نور الشروق، (بغداد، 2007)، ص ص31- 32 .

(30) د. ك. و، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية للسنة المالية 1925، مطبعة الحكومة، (بغداد، 1927)، ص ص1ــ 13.

(31) حميد المطبعي، المصدر السابق، ص86.

(32) ولد بمحلة البارودية في بغداد عام 1882، والتحق مع أخيه الأكبر داود في كتاتيب الشيخ حسن الأفغاني، ثم انتقل بعدها إلى المدارس الحكومية، إذ أكمل دراسته في المدارس العثمانية الرشدية والإعدادية العسكرية عام 1899، وتخرج برتبة ملازم ثانٍ من الكلية الحربية في استانبول عام 1902، ثم تخرج من كلية الأركان عام 1905، وتبعاً لذلك عين ياسين الهاشمي في قيادة فرع الجيش العثماني السادس في بغداد، وانيطت به مسؤولية إدارة الوحدات العسكرية وتنظيمها، وإزاء ذلك منح رتبة "قول إغاسي"، وبعد انهيار الدولة العثمانية رجع إلى الشام وطلب منه الأمير فيصل الدخول في خدمة الجيش السوري، وفي غضون ذلك عين رئيساً لأركان الجيش، وحينما انهارت حكومة فيصل في سوريا عام 1920، اعتكف في الشام وعمل بالتجارة، وبعد عودته إلى بغداد عين متصرفاً للواء المنتفك في حزيران عام 1922، وشغل ياسين الهاشمي ست مناصب وزارية وكلف بتشكيل وزارتين الأولى في (4 آب 1924- 21 حزيران 1925)، والثانية في (17 آذار 1935- 29 تشرين الأول 1936). للمزيد ينظر: سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي 1922-1936، ج1، مطبعة حداد، (البصرة، 1975)، ص ص24- 34؛ خيري أمين العمري، شخصيات عراقية، ج1، مطبعة دار المعرفة، (بغداد، 1955)، ص103؛ مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج1، ص ص112- 113؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، دار الشؤون الثقافية، (بغداد، 1988)، ص245.

(33) من ساسة العراق البارزين، ولد في بغداد عام 1882، أكمل دراسته العليا في كلية الحقوق باستانبول عام 1905، شغل مناصب مرموقة منها المدعي العام في اليمن عام 1906، وعضو محكمة استئناف بغداد، ورئيس محكمة تجارة البصرة عام 1908، ثم عين قائم مقام للكاظمية والنجف والهندية، وفي عام 1919، عين حاكماً عسكرياً على حلب ثم والياً عليها حتى عام 1920، وبعد عودته إلى العراق تقلد مناصب رفيعة الدولة العراقية، إذ شغل وزارة العدلية ثلاث مرات والداخلية مرتين، كما شغل كلا من وزارة المالية ورئاسة الوزراء مرة واحدة، وتوفي في عام 1942. للمزيد ينظر: سعد شخير سوادي الهاشمي، ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية 1921- 1942)، رسالة ماجستير، كلية التربية ــ ابن رشد، جامعة بغداد،1990.

(34) سياسي عراقي ولد في بغداد عام 1892، تم تعيينه قاضياً سنة 1921، أصبح وزيرا للعدلية في حكومة ياسين الهاشمي سنة 1924، أصبح رئيسا لمجلس النواب سنة 1925، وأحد قادة حزب الإخاء الوطني، عين رئيس للوزراء في آذار 1933، عين في مجلس الأعيان سنة1934، وهرب إلى استانبول بعد وقوع انقلاب بكر صدقي، أصبح رئيسا للوزراء في آذار 1940، توفي في بيروت سنة 1965 ودفن جثمانه في بغداد للمزيد ينظر: قيس جواد علي الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية 1892 – 1965، منشورات مكتبة اليقظة العربية، (بغداد ، 2006).

(35) الوزارات العراقية 1920 ــ 2010، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، قسم المعلومات والتوثيق، ط2، (بغداد، 2011)، ص ص52- 69.

(36) يقصد بها الديون التي اقترضتها الدولة العثمانية من الأسواق الفرنسية والبريطانية لسد نفقات حرب القرم ضد روسيا القيصرية عام 1854، وقدرت تلك الديون بخمسة ملايين جنيه، ولعجز الدولة العثمانية على تسديدها استدانت من الدول لإطفاء الديون حتى بلغت (239.469.644) جنيهاً في عام 1874، واستمرت مسألة الديون العثمانية وشغلت الحكومات العراقية، إذ ترتب على العراق تسديد جزء من تلك الديون بمقتضى إحكام معاهدة لوزان لعام 1923، بوصفه احد الأقطار المنسلخة من الدولة العثمانية عملاً بالقاعدة الدولية التي تقتضي بانتقال الديون العامة للدولة المتجزئة إلى الأراضي المنسلخة عنها كل حسب ما يصيبها، وبلغت حصة العراق من تلك الديون ما يقارب (6,772,142) جنيه، وأضيف لذلك المبلغ الإقساط المتأخرة التي كان على العراق واجب دفعها مع فوائدها، فبلغ مجموع ما بذمة العراق من ديون عمومية مبلغاً قدره (10,007,265) جنيه. للمزيد ينظر: د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملفة 32110/169، عنوان الملفة "الديون العمومية العثمانية"، ص1؛ سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي 1922-1936، ج2، مطبعة العاني، (بغداد، 1975)، ص

ص45-46؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ط7، دار لشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1988) ص ص183 ــ 185.

(37) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة: سليم طه التكريتي، ج2، ط1، مطبعة الفجر، (بغداد، 1989)، ص393.

(38) حكمت عبد الكريم الحارس، السياسة الضريبية وتطور النظام الضريبي في العراق، دار وهدان للطباعة والنشر، (القاهرة، 1973)، ص ص101- 102.

(39) سعيد حمادة، المصدر السابق، ص523.

(40) سامي عبد الحافظ القيسي، ج2، المصدر السابق، ص ص57- 58.

(41) خبير اقتصادي بريطاني الجنسية ولد عام 1879، استضافته الحكومة العراقية للإسهام بإصلاح الوضع المالي والاقتصادي في العراق، وقد ضع تقريراً يتضمن دراسة الوضع المالي وتقديم المقترحات اللازمة لتحقيق موازنة الميزانية، وكان من بين الاقتراحات التي تقدم بها زيادة الضرائب في محاولة لرفع الإيرادات الحكومية، ودعا كذلك إلى سياسة الاقتصاد في المصروفات، وإلى تقليل رواتب الموظفين كوسيلة لتخفيف الضغط على الموازنة العامة، أما فيما يخص البنك المركزي فعارض يانغ في تقريره اشتراك الدولة بقسم كبير من رأسمال البنك خوفاً من أن يكون للسياسة نفوذ كبير عليه، وتوفي عام 1960. للمزيد ينظر: ستار علك الطفيلي، التطورات الاقتصادية في العراق خلال فترة الانتداب البريطاني 1921-1932، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، ص543.

(42) مير بصري، إعلام السياسة في العراق الحديث، ج1، ص115.

(43) ولد في التاسع من آب 1885، وكان قد عاش في جو عائلي يتمسك بالعادات الحميدة، تلقى تعليمه وتخرج من مدرسة الاليانس (الإسرائيلي) في بغداد، ثم انخرط في السلك العسكري، وسافر بعد ذلك إلى الأستانة للدراسة في مدارسها، وبعد عودته إلى العراق، درس على يد الأب انستانس ماري الكرملي لتضلعه اللغة العربية، فضلاً عن دراسته علم ما وراء الطبيعة من الشماس فرنسيس جبران، كما درس الإنكليزية البروتستانتية واللغة التركية، وأتقن الترجمة من لغات متنوعة. للمزيد ينظر: حارث يوسف غنيمة، السياسي والأديب يوسف غنيمة 1885 - 1950، حياته وأثاره وعصره، (بغداد، 1990)، ص ص11- 24.

(44) ولد في الموصل عام 1890، أكمل دراسته الإعدادية العسكرية في بغداد، ثم دخل مدرسة الهندسة العسكرية في استانبول، وفيها تخرج ضابطاً في سلاح المدفعية عام 1911، وكان قد شارك في حرب البلقان مع العثمانيين، كما تولى قيادة الجيش ضد البريطانيين، لكنه هرب اثر فشلها إلى شرق الأردن، واستوزر لمرات عدة، كما شكل سبع وزارات في العهد الملكي، وانتخب لثلاث مرات لرئاسة مجلس النواب، وتوفي في عام 1958. للمزيد ينظر: طارق يونس عزيز السراج، جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية 1890-1958، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995.

(45) ولد في الموصل عام 1888، درس الهندسة الملكية في استانبول عام 1929، وانتخب عضواً في جمعية الدفاع الوطني في الموصل التي حاولت الاتصال بلجنة التحقيق الدولية التي شكلتها عصبة الأمم حول قضية الموصل، وكان قد استوزر للإشغال والمواصلات والخارجية والتموين، كما تولى رئاسة الوزراء مرتان، توفي في بغداد عام 1978. للمزيد ينظر: منهل إسماعيل، ارشد العمري 1888- 1978، دراسة تاريخية في دوره الإداري والسياسي والعسكري، دار ابن الأثير، (الموصل، 1997).

(46) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص ص700- 713.

(47) بيداء علاوي شمخي، يوسف غنيمة – نشاطاته (1885- 1950)، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2003، ص ص96- 98.

(48) قامت وزارة جعفر العسكري الأولى بمنح كلا من نجيب اصفر، وحمدي الباجة جي، وثابت عبد النور، امتياز بعض مشاريع الري الكبرى على نهري ديالى والفرات، وبعد ذلك ظهر أن هؤلاء السادة كانوا سماسرة أجنبية، علماً أن الامتياز منح لأصحابه الحق في بيع امتيازهم أو تحويله إلى شركة أخرى عراقية كانت أم بريطانية خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه، وقد استلمت شركة (أيسترن ايريكيشنز

ليمتد)، وشركة ديالى (كوتن بلانته شنز ليمتد) الامتياز من أصحابه. للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ط5، دار الحياة، (بيروت، د. ت)، ص182.

(49) حارث يوسف غنيمة، المصدر السابق، ص ص121- 129.

(50) بيداء علاوي شمخي، المصدر السابق، ص99.

(51) حارث يوسف غنيمة، المصدر السابق، ص130.

(52) المصدر نفسه، ص218.

(53) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج3، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، د. ت)، ص7.

(54) ولد بمحلة الصاغة في الموصل عام 1886، وكان والده قد ادخله في احد كتاتيب الموصل لتعلم القراءة والكتابة وترتيل وحفظ القرآن الكريم، ثم انخرط في المدرسة الحكومية الرشدية، وبعد إن أنهى الدراسة الأولية دخل المدرسة الإعدادية الأميرية في تشرين الأول عام 1897، ودرس فيها الحساب والجبر والهندسة والتاريخ واللغة الفرنسية والتركية والعربية، ثم دخل المدرسة العسكرية في بغداد عام 1900، والتحق بعد ذلك بالمدرسة العسكرية في اسطنبول للدراسة في الكلية الحربية، وبعد عودته إلى بغداد وهو برتبة عقيد، أنضم إلى حاشية الملك فيصل الأول في عام 1921، وشغل بعد ذلك العديد من المناصب الإدارية، منها متصرفاً للواء الحلة وكربلاء والمنتفك وديالى والبصرة، واستوزر علي جودت الأيوبي لأول مرة وزيراً للداخلية في حكومة جعفر العسكري الأولى في الثاني والعشرين من تشرين الثاني 1923. للمزيد ينظر: جمعة عليوي الخفاجي، علي جودة الأيوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1958، ط1، دار ومكتبة عدنان، (بغداد، 2014)، ص ص15- 18؛ مير بصري، إعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، ص265؛ حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص698.

(55) هي اخطر أزمة اقتصادية عرفها العالم، وقد اختلفت بميزاتها عن الأزمات التي سبقتها بدرجة شموليتها للعالم على حد سواء، وكانت شرارة الأزمة قد اندلعت في بورصة نيويورك في التاسع والعشرين من تشرين الأول 1929، وتعود أصول الأزمة إلى ارتباط الدول مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد نجم عن البيع الكثيف في الأسهم من قبل الأمريكيين إلى انهيار سريع في أسعار أسهم الشركات، حيث أغرقت الأسواق بالأوراق المالية بما يساوي 16 مليون سهم عرضت للبيع من دون وجود عدد كافٍ لشرائها، لينجم عن ذلك انخفاض الإنتاج العالمي إلى الثلث تقريبا وإفلاساً لآلاف من البنوك والشركات والمعامل، كما اقترن معها ظهور حالات البطالة بأرقام عالية في وسط الطبقة العاملة بحدود (26،5) مليون عاطل في 32 دولة، إضافة إلى البطالة المقنعة التي بلغت بحدود 10 ملايين عامل، والعراق كان واحدا من تلك البلدان التي عانت من تلك الأزمة بحكم ارتباطه الطويل مع بريطانيا. للمزيد ينظر: مشتاق طالب حسين، العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2001؛ ياسين طه ياسين، " أثر الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933 على الحياة الاجتماعية في العراق"، بحث منشور، مجلة آداب البصرة، العدد 53، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2010، ص ص173 ــ 180.

(56) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج3، ص11.

(57) جمعة عليوي الخفاجي، المصدر السابق، ص ص84 ــ 86.

(58) حسن ضاري سبع الدليمي، وزارة المالية العراقية – دراسة في تشكيلاتها الإدارية ودورها في تطور العراق المعاصر 1920- 1958، أطروحة دكتورة، كلية التربية، جامعة القادسية، 2012، ص ص101 ــ 102.

(59) ضمت اللجنة كل من وزير المالية علي جودة الايوبي رئيساً، وجعفر العسكري وزير الدفاع عضواً، والمستر دارور مستشار وزارة العدلية عضواً، والمستر سوان وكيل مستشار وزارة المالية عضواً، وجورج جرجي سكرتير وزير المالية عضواً. للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج3، ص ص10- 11.

(60) المصدر نفسه، ص11.

(61) جمعة عليوي الخفاجي، المصدر السابق، ص ص87 ــ 88.

(62) المصدر نفسه، ص250.
(63) ولد في مدينة بعلبك اللبنانية في عام 1889، وفيها تلقى دراسته الابتدائية، ثم انتقل إلى دمشق وحصل على الشهادة التي تخوله دخول المدرسة الملكية الشاهانية في استانبول، وبعد تخرجه من الأخيرة في عام 1910، أرسل في بعثة إلى باريس، وتخصص بدراسة التاريخ في جامعة السوربون، ثم درس العلوم المالية والسياسية في مدرسة العلوم السياسية، وأكمل رستم حيدر دراسته في باريس بعد إن قدم أطروحته باللغة الفرنسية "محمد علي باشا الكبير في سوريا"، التي قام بطبعها في باريس بعد تخرجه في عام 1912، وبعد عودته إلى وطنه عين مديراً للمدرسة السلطانية، وفي غضون ذلك كان على اتصال بالملك فيصل الأول عندما كان في دمشق، ثم رافقه إلى باريس بعد احتلال دمشق من قبل الفرنسيين، وبعد تتويج الملك فيصل الأول على عرش العراق، عينه رئيساً لديوانه وكاتبه الخاص. للمزيد ينظر: الحكومة العراقية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1932، مطبعة الحكومة، (بغداد، 1932)، ص29؛ مير بصري، إعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، ص259.
(64) رستم حيدر، مذكرات رستم حيدر، ط1، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، 1988)، ص ص41-42.
(65) عبد الرزاق الحسني، الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ط2، دار الرافدين، (بيروت، 2014)، ص ص91- 143.
(66) رستم حيدر، المصدر السابق، ص43.
(67) عباس فرحان ظاهر الزاملي، رستم حيدر ودوره السياسي، رسالة ماجستير، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، 1997، ص16.
(68) كان من الطبيعي أن تكون الليرة العثمانية هي وحدة النقود، لكن ذلك لم يمنع من تداول عملات أخرى إلى جانبها كالليرة الانكليزية والليرة الفرنسية الذهبية والروبية الهندية والكراون الألماني والدولار النمساوي والدولار الأمريكي والتالر البروسي والروبل الروسي والدوكات الهولندي والقران الإيراني التي كانت تستعمل جميعها في المدفوعات الكبيرة، ألا إن الحسابات النهائية لدوائر الكمرك في العراق كانت تجري وفق العملات العثمانية. للمزيد ينظر: زي هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة: مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، (بيروت، 1973)، ص317؛ نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، ج10، مطبعة الميناء، (بغداد، 1985)، ص108؛ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، فصول في التطور الاقتصادي في أوربا والعالم العربي، دار النهضة العربية، (بيروت، 1986)، ص378.
(69) نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، ج12، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1985)، ص177.
(70) عبد الرحمن الجليلي، المصدر السابق، ص ص110 ــ 111.
(71) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، وزارة المالية، تسلسل الملفة 311/147 ، طبع وضرب العملة الوطنية، ص80 .
(72) ناهض عبد الرزاق القيسي، النقود في العراق، ط1، بيت الحكمة، (بغداد، 2002)، ص479.
(73) البنك المركزي العراقي 1947-1972، ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي، مطابع تنيان، (بغداد، 1972)، ص ص75 ــ 78.
(74) ناهض عبد الرزاق القيسي، المصدر السابق، ص479.
(75) عبد الغني دلي وآخرون، أحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية، ط3، مطبعة الزهراء، (بغداد، 1953)، ص133
(76) مير بصري، إعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، ص ص260 ــ 261.